

أهداف التنمية المستدامة والهجرة في المنطقة العربية

ورشة تدريبية لبناء القدرات حول موضوع الهجرة الدولية وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية
الورقة المفاهيمية

1. الخلفية

في أيلول/سبتمبر من العام 2015، اعتمدت بالإجماع 193 دولة عضو في الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 حيث أدرجت حينها ولأول مرة قضية الهجرة ضمن إطار عالمي للتنمية، وذلك تأكيداً على الدور الأساسي للهجرة في تحقيق التنمية المستدامة وأهمية حوكمتها. وتسلط الخطة الضوء على خمسة ركائز وهي: الناس، والأرض، والرخاء، والسلام والشراكة والتي ستستهدي بها طريق التنمية على مدى السنوات المقبلة حتى عام 2030. ومن المبادئ الأساسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التزام وحرص جميع الدول على عدم إهمال أحد وان تضع في أولويات عملها أكثر الناس ضعفاً، ومعالجة اللامساواة وعدم الإنصاف والتمييز بين الناس على المستوى الوطني وأيضاً بين بلدان العالم.

هذا وتدفع اليوم أهداف التنمية المستدامة بزخم كبير عجلة تخطيط وتنفيذ السياسات القطاعية والسياسات العابرة للحدود، مؤكدة على الترابط الوثيق بين الهجرة والتنمية والمساهمات الهامة للمهاجرين. وعلى وجه التحديد، يمثل المقصد 10,7 "تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة" ركن الأساس لربط الهجرة بالتنمية المستدامة، إضافة الى عدد آخر من المقاصد ذات الصلة بموضوع الهجرة والعمل اللائق وهجرة العمال والاتجار بالبشر والمناعة وتصنيف إحصاءات الهجرة.

وبالإضافة الى أهداف التنمية المستدامة، اعتمدت أيضا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2016 وبالإجماع "إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين" وتعدت بتطوير إطار عالمي للتعاون في موضوع الهجرة الدولية لضمان أمن ونظامية وانتظام حركات الهجرة بشكل يخدم المهاجرين أنفسهم وكذلك المجتمعات التي يهاجرون منها وعبرها وإليها. وأدى إعلان نيويورك إلى بدء عملية التشاور بين الدول والتي سوف ينتج عنها الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة وكذلك الاتفاق العالمي للاجئين. وفي هذا السياق، تساهم الدول في المنطقة العربية في صياغة وبلورة هذان الاتفاقات حيث من المقرر أن يتم رسمياً اعتمادهما من قبل الدول المشاركة في كانون أول/ديسمبر 2018.

توفر دول المنطقة العربية فرص واسعة للهجرة والتنمية، وتواجه في الوقت عينه تحديات جمة. ففي ظل الأعداد الهائلة وغير المسبوقة للمهاجرين، يقع على عاتق الدولة مسؤولية عدم إغفال المهاجرين من عملية التنمية وضمان حقوقهم وذلك بموازاة عملها نحو تأمين حقوق واحتياجات مواطنيها. فبين الأعوام 1990

و2015، ازداد عدد المهاجرين في المنطقة العربية من حوالي 15 مليون إلى ما يقارب 35 أي بنسبة تصل إلى 150%. ويمثل عدد المهاجرين في المنطقة العربية نحو 14% من نسبة المهاجرين الدوليين، وتمثل النساء 48% منهم.

ويشكل العمال المهاجرون في المنطقة العربية حوالي 12% من المجموع العالمي للعمال المهاجرين وهم يساهمون مباشرة في تحسين وإغناء اقتصاد بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء. وفي عام 2014، شكلت التحويلات القادمة من المنطقة العربية نسبة 30% من إجمالي التحويلات العالمية، فيما تلقت الدول العربية في عام 2016 تحويلات بقيمة تقارب 50 مليار دولار أمريكي من نحو 26 مليون مهاجر من البلدان العربية يقيمون خارج بلدانهم ويساهمون في مد أواصر عدة منها تجارية واستثمارية وثقافية. إلا أن حركات الهجرة المختلطة التي تعبر مناطق شمال إفريقيا والشرق الأوسط تضع تحديات صعبة أمام صانعي السياسات لإدارة الهجرة بشكل فعال ومعالجة الدوافع الرئيسية لهذه الحركات.

2. ورشة تدريبية لبناء القدرات حول موضوع الهجرة وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

الهدف: في سياق تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة المزمع تبنيه في نهاية هذا العام، تنظم الإسكوا ومنظمة الهجرة الدولية وجامعة الدول العربية، بالتعاون مع باقي أعضاء مجموعة العمل حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية، ورشة تدريبية لبناء القدرات حول موضوع الهجرة وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. تمتد الورشة على مدى يومين، يقوم خلالها خبراء تقنيين بتشارك المعارف والخبرات مع ممثلين عن الوزارات المعنية في مجال الهجرة وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

تهدف هذه الورشة إلى تعزيز قدرات الحكومات في تحقيق مختلف مقاصد أهداف التنمية المستدامة، وخاصة العمل على إنجاز المقصد 10.7 المتعلق تحديداً بالهجرة. وتسعى ورشة العمل إلى تقديم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال المنظور العالمي والإقليمي والوطني، والبحث المعمق في ترابط الهجرة مع مختلف المجالات الموضوعية مثل العمل اللائق، والمهاجرين في الدول التي تشهد حالات النزاع، وحقوق المهاجرين وصحتهم، بما فيهم النساء والفتيات، وكذلك موضوع أثر التغير المناخي والتنمية الحضرية.

وسوف تساعد هذه الورشة الدول الأعضاء في تحديد الأولويات الوطنية، ومراجعة السياسات الحالية في ظل الالتزامات والأطر الإقليمية والعالمية، وتطوير خطط عمل ملائمة لمعالجة موضوع الهجرة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسوف تسلط هذا الورشة الضوء على ضرورة التخطيط والمتابعة على المستوى الوطني وأهمية بناء الشراكات الوطنية. وسوف تولي هذه الورشة التدريبية اهتماماً خاصاً ببعض الممارسات الجيدة للدول الأعضاء في تنفيذ السياسات وتوفير الإحصاءات والبيانات التي سوف تستخدم في قياس مدى التقدم الحاصل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذا وسوف تناقش الورشة كيفية ترجمة الخطط والسياسات الوطنية على المستوى المحلي.

كما وتوائم أهداف ورشة العمل هذه الأهداف العامة لمجموعة العمل الإقليمية المعنية بالهجرة والذي تسعى إلى تنسيق الجهود وتشجيع الأبحاث والمعارف حول الهجرة في المنطقة العربية. ستشكل الورشة فرصة سانحة يستفيد من خلالها المشاركون من خبرات أعضاء مجموعة العمل الذين سيشاركون الأدوات والآليات وخبراتهم الواسعة في إدماج أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها ذات الصلة بالهجرة في السياسات الوطنية والخطط وضمن آليات المتابعة والرصد.

3. هيكلية الورشة التدريبية

سوف تنظم ورشة العمل على مدى يومين وترتكز منهجية التدريب فيها على المشاركة التفاعلية بين ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية المعنية، وتطبيق الأدوات العملية لبلورة الأولويات الوطنية، وصياغة السياسات ومراجعة مصادر المعلومات المتوفرة وأخيراً الاستدلال على الخطوات القادمة.

أ. **المشاركون:** سيشارك في هذه الورشة ممثلون عن الدول الأعضاء من الصف الثاني من المسؤولين العاملون في قطاع الهجرة أو في قطاعات وهيئات أخرى ذات الصلة.

ب. **الجلسات:** سوف تعالج كل جلسة من جلسات الورشة التدريبية موضوعاً محدداً تليها جلسة تطبيقية.

■ **الجلسات المواضيعية:** سوف يقوم المدرب بشرح موجز ومقتضب عن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة، يليه تقديم أعضاء مجموعة العمل وعروض الخبراء. وستحرص الورشة على إثراء النقاش من خلال التفاعل مع المشاركين ودعوتهم لتقديم تجارب دولهم والفرص والتحديات التي يواجهونها في كل مجال.

■ **الجلسات التطبيقية:** تُتبع كل جلسة موضوعية بجلسة تطبيقية يستفيد من خلالها المشاركون باكتسابهم أدوات معرفية مطورة وموارد تدريبية تنسجم مع أهداف الورشة. وسوف يطور المدرب/ة المادة التدريبية لجميع التمارين الجماعية.

4. جدول الأعمال المقترح

أ. اليوم الأول

الجلسة الافتتاحية

الجلسة الأولى

- عرض الترابط بين أجندة 2030 والهجرة
ستعرض الجلسة الأولى أنماط واتجاهات الهجرة في المنطقة العربية، وستركز على أجندة 2030 للتنمية المستدامة وترابط أهداف الأجندة بالهجرة.

الوحدة التدريبية ألف: الهجرة ومبدأ عدم إهمال أحد

تسلط هذه الوحدة التدريبية الضوء على أهمية اعتماد نهج متعدد القطاعات، يضمن مشاركة "كل الحكومة" والمجتمع المدني بكافة مكوناته في مقاربة الهجرة في السياسات الإنمائية الوطنية والقطاعية لضمان أن يتم استيفاء المبدأ التوجيهي لخطة عام 2030 حول عدم إهمال أحد. ستبدأ الجلسة المواضيعية بعرض أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة وستركز على مجالات الترابط الرئيسية بين الهجرة وأهداف التنمية

المستدامة. وستتيح الجلسة العملية الفرصة للقيام بتمارين جماعية تركز على السياسات والإصلاحات اللازمة لضمان احترام حقوق المهاجرين.

الجلسة الثانية - جلسة مواضيعية

تتضمن عروض الخبراء وأعضاء مجموعة العمل المواضيع التالية:

- **صحة المهاجرين وأهداف التنمية المستدامة**
 - الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، للمهاجرين والمجتمعات المضيفة؛
 - تقديم الرعاية الصحية للسكان المتضررين في النزاعات والحروب؛
 - الجهود الإقليمية في تعزيز صحة المهاجرين في العالم العربي؛
- **النوع الاجتماعي والهجرة**
 - الهجرة والمساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة؛
 - الفرص والتحديات والمخاطر التي تواجه النساء والفتيات المهاجرات؛

الجلسة الثالثة - جلسة عملية

- وحدة التدريب؛
- تمارين جماعية.

الوحدة التدريبية بآء: الهجرة والعمالة والعمل اللائق والتحويلات وأهداف التنمية المستدامة

ستركز الوحدة (بآء) على العلاقة بين الهجرة والعمالة والعمل اللائق والتنمية المستدامة. ستقدم الجلسة المواضيعية لمحة عامة عن الأنماط والاتجاهات والتحديات التي تواجه هجرة اليد العاملة في المنطقة. وستقوم بالتركيز على العمالة وأهداف ومقاصد التنمية المستدامة ذات الصلة ومناقشة بعض القضايا ومنها: التوظيف العادل والأخلاقي، التوظيف لمختلف مستويات المهارة، احتياجات سوق العمل، ضمان العمل اللائق، معالجة المخالفات، الحد من تكلفة التحويلات، وأهمية التحويلات في بلدان المنشأ والمقصد. وستقدم الجلسة المواضيعية أدوات ومبادئ توجيهية بشأن إدارة هجرة اليد العاملة، مثل الإطار المتعدد الأطراف لمنظمة العمل الدولية بشأن هجرة اليد العاملة، وبرنامج عمل الهجرة العادلة. ستركز الجلسة العملية على تحديد الأولويات الوطنية في مجال هجرة اليد العاملة، ووسائل ترجمة وإدماج تلك الأولويات في خطط العمل الوطنية، والتحديات المتعلقة بمراقبة تحقيق تلك الأولويات، وتعزيز التعاون الدولي بشأن هجرة اليد العاملة.

الجلسة الرابعة- جلسة مواضيعية

- **مقاصد التنمية المستدامة المتعلقة بالعمل اللائق والهجرة**
 - أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالهجرة والحياة الريفية/الحضرية والعمالة؛
 - نتائج تقرير مجموعة العمل حول حالة الهجرة في المنطقة العربية لعام 2017؛
 - بعض الأدوات المعرفية:
 - الإطار المتعدد الأطراف بشأن هجرة اليد العاملة لمنظمة العمل الدولية؛
 - برنامج عمل الهجرة العادلة؛
 - المبادئ العامة لمنظمة العمل الدولية والمبادئ العامة والمبادئ التوجيهية التشغيلية الخاصة بالتوظيف العادل؛

- النظام الدولي لنزاهة التوظيف، المنظمة الدولية للهجرة؛
- تغيير الهياكل العمرية في المنطقة العربية والسياسات التي تمكن الدول من تسخير الفرصة السكانية.

الجلسة الخامسة - جلسة عملية

- تحديد الأولويات الوطنية لكل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد للعمال المهاجرين؛
- أسئلة وأجوبة تفاعلية بشأن الإجراءات الوطنية - على سبيل المثال هل دمجت الدول مقاصد التنمية المستدامة المتعلقة بالعمالة الريفية والحضرية في الاستراتيجيات الوطنية؟ ما هي التحديات التي تواجه تطوير السياسات والمؤشرات الوطنية لرصد التقدم؟
- تمارين جماعية مقترحة: إنشاء خطط عمل توضح الخطوات التالية وسبل تنفيذها.

ب. اليوم الثاني

الوحدة التدريبية جيم: المهاجرون في الأزمات وأهداف التنمية المستدامة

ستولي الوحدة التدريبية جيم اهتماماً خاصاً بالمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل، بما في ذلك المتضررون من غياب الاستقرار السياسي أو تغير المناخ. ستركز عروض الخبراء على مكافحة الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه. وستسلط الضوء على مختلف آثار ونتائج الهجرة الناجمة عن تغير المناخ. وستقدم الجلسة المواضيعية بعض الأدوات التي يمكن أن يستخدمها المشاركون، بما في ذلك الإطار التشغيلي لأزمة الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة. فيما تقدم الجلسة العملية تمارين جماعية تركز على السياسات والتدخلات الضرورية لحماية المهاجرين في حالات الأزمات، لا سيما الفئات الأكثر ضعفاً.

الجلسة السادسة - جلسة مواضيعية

- أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بحالات الطوارئ والنزاعات والأزمات
- الاستعانة بالإطار التشغيلي لأزمة الهجرة للمنظمة الدولية للهجرة كأداة فنية لمساعدة الحكومات على تحسين إدارة الهجرة في حالات الأزمات بالاستناد إلى المراحل الثلاث للأزمات (أي قبل الأزمة، خلالها، وبعدها)؛
- معالجة الوضع الهش للمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل؛
- البيئة وتغير المناخ والهجرة الريفية
- الاتجاهات الرئيسية في الهجرة الناتجة عن تغير المناخ والأزمات البيئية في المنطقة العربية؛
- الأمن الغذائي والنتائج المترتبة عنه، والتنمية الريفية والأولويات ذات الصلة بالسياسات؛
- الفقر الريفي، والحماية الاجتماعية، والتنمية الريفية الشاملة؛
- إدماج الهجرة في السياسات الحضرية الوطنية؛
- الجهود المبذولة، والثغرات القائمة الواجب سدّها في المنطقة (لتحقيق الهدف 11 والهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة)؛
- مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين
- تعريف الاتجار وتقديم لمحة عامة حول الصكوك القانونية القائمة المتعلقة بالاتجار والتمييز بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛
- الجهود المبذولة لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر؛
- الاستراتيجيات والأطر الوطنية العربية للتصدي لممارسات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر؛

الجلسة السابعة - جلسة عملية

- وحدة تدريبية؛
- تمرين جماعي.

الوحدة التدريبية دال: إدماج الهجرة في التخطيط الإنمائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تشكّل الإدارة الجيدة للهجرة، المبنية على الشراكات، إحدى العناصر الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، يتعين على الدول اعتماد نهج شامل ومتكامل ومتعدد القطاعات وقائم على المشاركة (باعتداد مقارنة متكاملة للمجتمع والحكومة)، يركز على رؤية شاملة في عملية التخطيط الإنمائي وفي تطوير سياسات الهجرة. وتهدف الوحدة التدريبية دال إلى بناء قدرات المشاركين في تعزيز معرفتهم بالتركيبة السكانية لبلدانهم والحاجة إلى إدماج الهجرة في التخطيط الإنمائي الطويل الأجل. وسيتم التعريف بالتخطيط الإنمائي وبالمؤسسات والجهات المعنية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على بعض التحديات التي تواجه إدماج الهجرة في التخطيط الإنمائي والفرص المتاحة في هذا الإطار، وتلك المتعلقة باستحداث البيانات المصنفة والمطلوبة لعملية الرصد والتقييم. وستضم هذه الوحدة التدريبية تمريناً جماعياً يهدف إلى تقييم مدى معالجة بعض خطط التنمية الوطنية في المنطقة لقضايا الهجرة، والنظر في الوسائل التي تكفل إدماجاً كاملاً للهجرة في خطط واستراتيجيات وسياسات التنمية التي تشمل الجميع دون استثناء.

الجلسة الثامنة - الجلسة الختامية مواضيعية وعملية

- إدماج الهجرة في التخطيط الإنمائي الطويل الأجل
- تمرين جماعي للنظر في خطط التنمية الوطنية في المنطقة بهدف تقييم:
 - مدى معالجة هذه الخطط لقضايا الهجرة؛
 - مدى إدماج الهجرة في هذه الخطط وفي استراتيجيات وسياسات التنمية الوطنية؛

5. أبرز أهداف ومقاصد التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة

3-7: ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030؛

4-ب: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، لالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020؛

5-2: القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال؛

5-3: القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛

4-5: الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني؛

7-8: اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025؛

8-8: حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة:

• 1-8-8: التواتر في معدلات إصابات العمل المميتة وغير المميتة، بحسب نوع جنس المهاجرين ووضعهم

• 2-8-8: مستوى امتثال البلدان لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) استناداً إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية، بحسب الجنس ووضع المهاجرين

7-10: تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة

• 1-7-10: تكاليف التوظيف التي يتحملها الموظف كنسبة من الإيرادات السنوية في بلد المقصد

• 2-7-10: عدد البلدان التي نفذت سياسات هجرة متسمة بحسن الإدارة

10-ج: خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربي تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030

• 10-ج-1: تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحولة

11-أ: دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية

11-3: تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030

11-5: التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030

16-2: إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم

• 16-2-2: عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل 100 000 نسمة، بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال

17-18: تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2020

6. الأدوات والموارد

- يركز تقرير مجموعة العمل حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2017 على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وسيستخدم كأداة تعليمية في ورشة العمل.
- سيتم استخدام الدليل المرتقب للمنظمة الدولية للهجرة حول أهداف التنمية المستدامة والهجرة كأداة تعليمية، إلى جانب دليل تدريبي مخصص.
- سيتم تقديم إطار حوكمة الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة، والذي رحبت به الدول الأعضاء في المنظمة في عام 2015، كإطار لتوجيه تطوير نظم الحوكمة السليمة للهجرة، فيما سيتم تقديم الإطار متعدد الأطراف بشأن هجرة الأيدي العاملة (2006) التابع لمنظمة العمل الدولية وبرنامج عمل الهجرة العادل (2014) التابع للمنظمة وذلك لارتباطهما بإدارة هجرة اليد العاملة بشكل خاص.
- ستشمل الأدوات التي ستعرض في ورشة العمل الإطار التشغيلي لأزمة الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة، ومبادرة المهاجرين في البلدان التي تعاني من أزمات والتي تقودها الحكومات، لتوجيه الاستجابة الفعالة للهجرة في أوقات الأزمات، وهو الهدف الرئيسي لإطار حوكمة الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة، والذي يلائم المنطقة العربية بشكل خاص.
- وستستعرض الورشة كيفية رصد التقدم المحرز في تنفيذ الهدف 10.7، بما في ذلك من خلال أداة الرصد التابعة للمنظمة الدولية للهجرة - مؤشر حوكمة الهجرة (MGI) الذي يقيّم الهياكل الوطنية لإدارة الهجرة - والذي تمّ تطويره مع وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست.
- سيقدّم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الدليل الذي أعده مؤخراً لقادة المدن حول الهجرة والمدن الشاملة.
- وتشمل الموارد المفيدة الأخرى التي ستعرض على الدول الأعضاء المبادئ العامة والإرشادات التشغيلية للتوظيف العادل التابعة لمنظمة العمل الدولية (2016)، والنظام الدولي لنزاهة التوظيف التابع للمنظمة الدولية للهجرة - والتي ستساعد الدول الأعضاء وكذلك أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين (كشركات التوظيف وأصحاب العمل) على تطوير وتنفيذ عمليات توظيف عادلة وأخلاقية.